تحت رعاية وزير العمل والشئون الاجتماعية

احتفال ارنست اند يونغ بتوظيف 1030 ضمن مشروع 4000

الوزير الشعلة: ضرورة تلاحم وتعاون كافة الاطراف لانجاح برامج التدريب والتوظيف

القاسمي: التفاوض في شأن رفع مستوى الرواتب

كتبت، رشا الابراهيم:

اشاد وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي عبدالله الشعلة بدور اللجنة المنظمة لمشروع 4000 البرنامج المنبثق من تحت مظلة البرنامج الوطني للتدريب والتوظيف - والتي قامت بجهود جبارة لتتمكن من تحقيق اول هدف على سلم انجازات المشروع الا وهو توظيف 1030 متدربا في مؤسسات مختلفة من القطاع الخاص.

وخلال الحفل الذي اقيم تحت رعاية وزير العمل بمناسبة توظيف 1000 باحث عن عمل ضمن مشروع 4000 الذي تشرف عليه مؤسسة ارنست اند يونغ.. اكد الوزير الشعلة اهمية تلاحم جميع الجهات المعنية لحل مشكلة البطالة وتسهيل عملية تدريب وتوظيف العمالة الوطنية وادماجها في سوق العمل.

واوضح الوزير الشعلة ان جميع برامج ومشاريع البرنامج الوطني للتدريب والتوظيف تسير حسب الخطة الموضوعة واكد على انجاز وتحقيق الاهداف في المدة المحددة للبرنامج الوطني.

وتحدث الوكيل المساعد للتدريب بوزارة العمل والشئون الاجتماعية عبدالاله ابراهيم القاسمي ان مشروع 4000 يأتي كأحد اعمدة البرنامج الوطني للتدريب والتوظيف وقبل تحويل المشروع الى مؤسسة ارنست انديونغ قامت الوزارة بتنفيذه واستطاعت من ان توظف 842 باحثا عن عمل.. ومن ميزات هذا المشروع انه يدعم راتب الباحث عن عمل عند توظيفه بمبلغ 50 دينارا شهريا على الا يقل راتبه عن 150 دينارا وكذلك المساهمة بمبلغ 50 دينارا شهريا للتدريب ولمدة عام واحد.

انجازات وتحديات

واوضح القاسمي انه ومنذ تحويل المشروع الى ارنست اند يونغ مر بالعديد من النجاحات والتحديات.

واضاف: بالنسبة لانجازات المشروع فانه وحسب الشروط المرجعية التي وضعتها الوزارة الا تقل نسبة البحرنة للفريق المنفذ للمشروع عن 60 ٪ الا انه ومع مؤسسة «ارنست اند يونغ» فان تنفيذ المشروع أوكل لفريق بحرنته تشكل 100 ٪ ونجاح اخر يحتسب لصالح المشروع ان التكلفة التي تم تنفيذ المشروع بها اقل من قيمة الميزانية المرصودة له من قبل وزارة العمل بالاضافة الى اقبال اصحاب الاعمال على المشروع ورغبتهم بالاستفادة من ميزاته حتى ان عدد الشواغر المعروضة حاليا تفوق عدد من يتم توظيفهم شهريا فهناك حوالي 310 شاغرا في الشهر الماضي واكثر من 2110 شاغر منذ بدء المشروع جميع هذه الانجازات تضاف الى انجاز المؤسسة في توظيف اكثر من 1000 باحث عن عمل في فترة تقل عن 6 شهور واضاف انه اذا استمرت عجلة العمل بالمشروع على نفس الجدية والالية فسوف يتم توظيف 4000 متدرب في اقل من عامين علما بان نسبة التسرب من المشروع اقل من 8 ٪. وتطرق الوكيل المساعد للتدريب الى التحديات التي صادفت سير عمل المشروع والتي وصفها «بالتحديات التي يعتبر التغلب عليها وتذليلها متعة والتي يدرج ضمن قائمتها التوفيق بين الباحثين عن عمل والشواغر المعروضة والمتوافرة ذات القيمة الاضافية الى جانب التفاوض للحصول على رواتب اكثر من 150 دينارا شهريا خصوصا لحملة الدبلوم.

واشار القاسمي الى ان تطبيق الشق الثاني من المشروع وهو التدريب كان تحد من نوع اخر خاصة مع العلم ان معظم الباحثين عن عمل يحملون مؤهلات متواضعة ويحتاجون الى تدريب لرفع وتحسين مستواهم وقدراتهم.

واكد على اهمية المتابعة المستمرة بعد التوظيف للتأكد من تحقيق شروط واهداف المشروع والتحقق من استمرارية العامل في عمله واستقراره وتوفير البيئة المناسبة والجيدة له.

توظيف 4800 باحث عن عمل مع نهاية المدة المحددة للمشروع.

ومن جانب اخر فقد استعرض مدير عام مشروع 4000 المهندس خليل ابراهيم العبيدات بعض الارقام والحقائق والتي تؤكد على فعالية والية سير المشروع.

واوضح العبيدات بانه قد تم حتى نهاية عام 2001 توظيف 188 باحثا عن عمل وتم استكمال عملية التدريب والتوظيف الى ان وصل المجموع الكلي لمن تم توظيفهم حتى نهاية ابريل الماضي 1030 متدرب وباحث عن عمل.

واشار الى ان عدد المتسربين بلغ 87 شخصا.

وقال العبيدات ان الاهداف المستقبلية تتركز في السعي لتوظيف اكبر عدد ممكن من المتدربين والباحثين عن عمل، وقد تم وضع خطة مستقبلية تهدف الى توظيف 1200 بحلول منتصف يونيو القادم على ان تتم العملية وفق منهجية فعالة ليصل عدد من تم توظيفهم من الباحثين عن عمل الى 4800 مع انقضاء المدة المحددة للبرنامج الوطني.

الدروس المستفادة

واوضح العبيدات ان مجموع مؤسسات القطاع الخاص المختلفة المستفيدة من المشروع وصل الى 207 مؤسسات، شكلت مؤسسات القطاع التجاري النسبة الاكبر منها تلاها قطاع الخدمات العامة وتلاها قطاع الانشاء والمقاولات.

مؤشرات التعليم والتوظيف

اشار مدير عام مشروع 4000 الى ان عدد الذكور الذين تم توظيفهم ضمن المشروع بلغ 690 باحثا عن عمل 286 باحثا منهم كاوا من حملة الثانوية العامة وهي النسبة الاعلى من مستويات التعليم.

اما بالنسبة للاناث فقد تم توظيف 161 باحثة عن عمل اغلبيتهن كن من حملة الثانوية العامة وكان عددهن 85 باحثة عن عمل.

تحديات المشروع

اضاف العبيدات الى ان المشروع قد مر بتحديات منها الفجوة بين توقعات اصحاب العمل والباحثين عن عمل والفترة التجريبية، المواصلات واختيار المواقع الجغرافية والثقافة والتوعية لكلا الطرفين.

وقد تم التغلب عليها بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية ما دعم الراتب وتعويض التدريب، المساندة من مؤسسة «ارنست اند يونغ» ومواردها، الدقة في ارسال المرشحين المناسبين بطلبات اصحاب العمل، التعامل بصدق وواقعية مع الباحثين عن عمل وسرعة الاجراءات مع جميع الاطراف بطريقة «one slop shop».

الأيام
الأيام العدد 4810 الاحد 22 صفر 1423 هـ 5 مايو 2002م

وزير العمل يلتقى لجنة البت في طلبات قطاع المقاولات والحفريات

في إطار متابعة سير برامج اللجان المتعاونة مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية في قطاعات العمل والانتاج المختلفة لتحقيق سياسات البحرنة وزيادة فرص العمل للبحرينيين اجتمع عبدالنبي عبدالله الشعلة بحضور وكيل الوزراء والوكلاء المساعدون لشئوون العمل والتدريب بلجنة البت في طلبات مؤسسات قطاع المقولات والحفريات.

وقد اشاد وزير العمل والشئون الاجتماعية وزير العمل والشئون الاجتماعية بالجهود التي يبذلها رئيس وأعضاء اللجنة ذلك باعتبار ذلك احد وجوه التعاون بين اطراف الانتاج وصورة من صور التكامل والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والخاصة في كل ما يعزز وتطوير قطاعات العمل والانتاج والارتقاء باداء العاملين في شتى المرافق والخدمات في البلاد.

كما امتدح وزير العمل والشئون الاجتماعية كذلك التعاون المثمر والبناء القائم بين شركات المقاولات واصحاب الاعمال في هذا القطاع مع لجنة البت في طلبات قطاع المقاولات بما يحقق تطبيق السياسات و التوجهات القاضية برفع نسب البحرنة في القطاع الخاص ورصد اعداد البحرينيين العاملين في قطاع المقاولات وايجاد الحوافز التشجيعية لزيادة العمالة البشرية الوطنية في هذا القطاع الحيوي. مبينا ان العمالة البحرينية قد اثبتت تفوقا في الانتاج واداء العمل في اية ظروف كانت اذا توفرت لها الشروط العادلة والبيئة المناسبة.

واكد وزير العمل والشئون الاجتماعية أهمية توسيع برامج التدريب مشيرا الى حتمية ان يكون للقطاع الخاص الريادة في تحديد مستويات البرامج التدريبية واختيار ونوعياتها، وتذليل الصعوبات التي تواجه هذه القطاع ووضع الحلول المناسبة التي تدعم تطوير قطاع الانشاءات والحفريات وتحسن من ظروف العمل به لجذب اعداد أكبر من البحرينيين للعمل في مجال المقاولات والانشاءات.

وفي مجال مستويات الرواتب والاجور في هذا القطاع اضاف الوزير انه لوحظ ان بعض المقاولين يحاولون الالتفاف على الانظمة بتسجيل رواتب العاملين 150 ديناراً في التأمينات الاجتماعية ولكن في واقع الامر يدفع صاحب العمل للعامل 120 ديناراً وهذه لاشك اسلوب غير قانوني يمكن للعامل من خلاله ان يقاضي فيها صاحب العمل بطلب التعويض لانه هذا يخالف النظام ويعرض صاحب العمل لعقوبات قانونية ودفع تعويضات لمن تم تخفيض رواتبهم دون علم منهم.

واوضح الوزير ان التعاون والثقة المتبادلة بين العامل وصاحب العمل هي الركيزة الاساسية التي تحكم العلاقة بينهما وتعطي دفعة لتطوير العمل وتزيد انتاجية العامل وترسخ انتماءه للمؤسسة.